الجمهورية التونسية

ميثاق مدينة مدنين من أجل المساواة بين النساء والرجال

بمبادرة من المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد

وبلدية مدنين

والتنسيقية الجمعياتية المحلية في مدنين برئاسة جمعية التنمية والدراسات الإستراتيجية بمدنين

مدنين 2017

الجمهورية التونسية

ميثاق مدينة مدنين
من أجل المساواة بين النساء والرجال

بمبادرة من المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد

وبلدية مدنين

والتنسيقية الجمعياتية المحلية في مدنين برئاسة جمعية التنمية والدراسات الإستراتيجية بمدنين

مدنين 2017

تمت صياغة هذا الميثاق، خلال السداسي الأول من سنة 2017،

في إطار مشروع التعاون: "تعزيز دور النساء في المخطط السنوي للاستثمار 2017 لبلدية مدنين"،

المدعوم من قبل المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد،

المنجز بين بلدية مدنين والتنسيقية الجمعياتية المحلية المتكونة من جمعية التنمية والدراسات الإستراتيجية بمدنين،

ونادي اليونسكو والألكسو بمدنين، وجمعية الزهراء بمدنين، وجمعية أحباء دار الشباب بحسي عمر،

وبالشراكة مع ممثلين عن عدد من الهياكل الحكومية الجهوية والمحلية والجمعيات المحلية في مدينة مدنين،

وبرعاية وزارة المرأة والأسرة والطفولة، ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة،

واللجنة الوطنية لدعم المساواة بين النساء والرجال في إدارة الشأن المحلي،

وبمساندة من التعاون الدنماركي والتعاون الهولندي.

الفهـرس

شكر.....7

التقديم.....9

I. التوطئة.....13

ماهو الميثاق؟.....14

ما هي أهداف الميثاق؟.....14

إلى من يتوجّه هذا الميثاق؟.....15

كيف يمكن الانضمام إلى هذا الميثاق؟.....15

II. مبادئ ميثاق مدينة مدنين من أجل المساواة بين النساء والرجال.....17

1) الفصل الأول: المواطنة، الحق والواجب.....18

2) الفصل الثاني: الحرية.....19

3) الفصل الثالث: المساواة.....19

4) الفصل الرابع: مقاومة العنف القائم على أساس الجنس.....19

5) الفصل الخامس: تمكين النساء اقتصاديا.....20

6) الفصل السادس: التعايش.....20

7) الفصل السابع: العدالة الاجتماعية.....21

8) الفصل الثامن: المشاركة المدنية.....21

9) الفصل التاسع: الديموقراطية التشاركية.....22

10) الفصل العاشر: التنمية المستدامة.....23

11) الفصل الحادي عشر: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.....23

12) الفصل الثاني عشر: التضامن.....23

الهياكل الحكومية والجمعيات التي ساهمت في صياغة الميثاق.....24

تاريخ لقاءات صياغة الميثاق ومكانها.....25

شکر

نتقدم بالشكر إلى الجهات التي ساندت صياغة ميثاق مدينة مدنين من أجل المساواة بين النساء والرجال، موضوع هذه الوثيقة.

ويشرفنا التوجه بأخلص عبارات الشكر إلى بلدية مدنين لانخراطها في مسار إعداد هذا الميثاق.

ويسعدنا توجيه عبارات الشكر للفاعلين المحليين الحكوميين وغير الحكوميين في مدينة مدنين الذين انخرطوا في مسار صياغة هذا الميثاق.

ونتوجه بالشكر إلى المواطنين والمواطنات الذين شاركوا في اللقاءات المنظمة في إطار إعداد هذا الميثاق.

ويسرنا التعبير عن امتناننا للتنسيقية الجمعياتية المحلية، المتكونة من جمعية التنمية والدراسات الإستراتيجية بمدنين، ونادي اليونسكو والألكسو بمدنين، وجمعية الزهراء بمدنين، وجمعية أحباء دار الشباب بحسي عمر، التي ساندت إعداد هذا الميثاق، من خلال مشروعها الجمعياتي "تعزيز دور النساء في المخطط السنوي للاستثمار 2017 لبلدية مدنين"، المدعوم من قبل المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد–المكتب الإقليمي لوكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية.

ونتقدم بعبارات الشكر إلى دار الشباب المتنقلة 1 بمدنين للعون الذي لقيناه من قبلها لإعداد هذا الميثاق.

ونعبر عن امتناننا للتعاون الدنماركي والتعاون الهولندي اللّذين يواصلان مساندتهما للمركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد، وذلك في إطار المرحلة الثانية من "برنامج الحوكمة الحضرية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المحلية".

التقديم

يمثل النهوض بأوضاع النساء في تاريخ تونس المعاصر بعدا ثابتا. وقد شهدت الهيمنة الذكورية في المجتمع التونسي خلال العقود الأخيرة تراجعا. ويرجع هذا التحول إلى عديد العوامل من ذلك إصدار النصوص القانونية المؤكدة على المساواة بين الجنسين، وإقرار التعليم المجاني، المختلط والإجباري للجنسين، وتزايد اندماج النساء في الميدان الاقتصادي، واقتحام التونسيات الحياة العامة، وتبني بعض إجراءات الميز الإيجابي لفائدتهن.

وبالرغم من التهديدات التي برزت خلال السنوات الأخيرة نتيجة هشاشة مسار الانتقال الديمقراطي وبروز بعض التيارات المحافظة الرافضة للمساواة بين الجنسين، ظلت مسألة المحافظة على المكاسب القانونية في تونس لفائدة النساء وتطويرها بعدا ثابتا في سياسة الدولة. وقد أقر الدستور المصادق عليه يوم 27 جانفي 2014 مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وأمام القانون من غير تمييز. وقد تضمن دستور الجمهورية الثانية فصولا تضمن من خلالها الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات وتسعى إلى تحقيق التناصف في المجالس المنتخبة وتتخذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة (الفصول 21 و34 و46). وتمثل مراجعة العديد من النصوص القانونية لضمان تطابقها مع مبادئ حقوق المرأة المنصوص عليها بالدستور تحديا كبيرا لتونس خلال المرحلة القادمة.

وتعرف الحياة العامة في تونس حراكا بارزا أفرز ظهور عدد متنام من هياكل المجتمع المدني وتزايد عدد الناشطين، من الجنسين. وقد اضطرت هياكل المجتمع المدني، على غرار الأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع، إلى إعادة النظر في دورها ومراجعة تموقعها، في ظل التحولات السياسية التي تعرفها تونس ونتيجة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمخاوف بسبب التهديدات التي يواجهها المشروع المجتمعي. وفي هذا السياق،

ظهرت قيادات نسائية لم تكن معروفة سابقا من قبل الرأي العام ووجوه نضالية نسائية ورجالية مدافعة عن حقوق الإنسان والمرأة، سواء كان ذلك في الفضاء المادي أو الفضاء الافتراضي.

تتمتع التونسيات اليوم أكثر فأكثر بحقوقهن السياسية، وقد تمكّن من اقتحام الحياة العامة، ومن الارتقاء إلى مناصب القرار. إلا أن المجتمع التونسي لم يتمكن بعد من ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في مضمار المشاركة في الحياة العامة وفي صنع القرار، سواء كان ذلك محليا أو جهويا أو وطنيا. وتظل فضاءات المشاركة في تسيير شؤون المجتمع أقل انفتاحا على الفئات النسائية مقارنة بالفئات الرجالية بالرغم مما تقره روح القوانين للجنسين على حد سواء من حق الإسهام في تجسيم مفهوم الإرادة العامة.

ويبدو أن المناطق الداخلية والريفية في تونس تظل أقل قدرة من الجهات الساحلية على بروز قيادات نسائية، وهو ما يمكن أن يقلص من حظوظ النساء في المشاركة في الحكم المحلي. وقد يترتب عن غياب النساء في اتخاذ القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي صياغة سياسات وبرامج ومشاريع وتنفيذها في حين أنّها لا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء وتطلعاتهن بالقدر الكافي.

وفي هذا السياق، تم إعداد "ميثاق مدينة مدنين من أجل المساواة بين النساء والرجال"، موضوع هذه الوثيقة، بمبادرة من المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد-المكتب الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط لوكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية، وبالشراكة مع بلدية مدنين والتنسيقية الجمعياتية المحلية المتكونة من جمعية التنمية والدراسات الإستراتيجية بمدنين، ونادي اليونسكو والألكسو بمدنين، وجمعية الزهراء بمدنين، وجمعية أحباء دار الشباب بحسي عمر، وبرعاية وزارة المرأة والأسرة والطفولة، ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، واللجنة الوطنية لدعم المساواة بين النساء والرجال في إدارة الشأن المحلي، وذلك بهدف دعم الجهود المبذولة الرامية إلى تفعيل الإصلاحات المتعلقة باللامركزية وتكريس الحوكمة المحلية.

وقد سبق إعداد هذا الميثاق القيام بدراسة سريعة لتحليل أوضاع النساء والرجال في مدينة مدنين خلال الثلاثي الثالث من سنة 2016 ومرافقة بلدية مدنين في إدماج النوع الاجتماعي في مسار إعداد البرنامج السنوي للاستثمار البلدي لسنة 2017، وذلك في إطار المشروع الجمعياتي "تعزيز دور النساء في المخطط السنوي للاستثمار 2017- لبلدية مدنين" المدعوم من قبل المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد والمنبثق عن برنامج "دعم الحوكمة الحضرية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المحلية" في مرحلته الثانية.

التوطئة

ماهو الميثاق؟

الميثاق هو وثيقة أخلاقية تقوم على جملة من المبادئ الكفيلة بضمان قيم التعايش داخل المدينة على أساس العدالة، والمساواة، وقبول الآخر، وتكريس أخلاق التسامح والمواطنة... إنه أيضا عقد اجتماعي يعكس ضرورة الحوار المجتمعي حول مبدإ أساسي: كيف نعيش معا؟ كيف نضمن التعايش السلمي تحت مظلّة قيم الاحترام، والمساواة، والتسامح؟

أما مرجع الميثاق فهي مبادئ حقوق الإنسان الكونية، وهي مبادئ تقرها المنظومة القانونية في تونس من خلال دستور الجمهورية الثانية، والمعاهدات الدولية المصادق عليها، ومختلف النصوص التشريعية والترتيبية.

وقد تم إعداد هذا الميثاق بانتهاج مقاربة تشاركية تستند إلى إشراك مختلف الفاعلين قصد صياغة وثيقة تقوم مرجعياتها على مجموعة من القيم الأخلاقية التي تضمن مبادئ التعايش المجتمعي تحت مظلة حقوق الإنسان.

وتدور محاور الميثاق حول المسائل التالية: المواطنة، والمساواة، والتربية المجتمعية، وقيم المدنية، والتعايش.

ما هي أهداف الميثاق؟

تتمثل أهداف الميثاق الرئيسية في:

- المساهمة في إثراء الحوار المجتمعي حول "العيش معا"، بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين المحليين، المعنيين منهم مباشرة بضمان المساواة بين النساء والرجال، من كل الأعمار، في مدينة مدنين،
- المشاركة في تحديد القيم الضامنة "للعيش معا"، القائمة على حقوق الإنسان، المدافع عنها من قبل متساكني مدينة مدنين، من الجنسين، والحامية لحقوقهم،

- كسب التأييد حول القيم الضامنة "للعيش معا"، خاصة منها القائمة على حقوق الإنسان والمدافع عنها،
- النهوض بالقيم الضامنة "للعيش معا" والدفاع عنها.

إلى من يتوجّه هذا الميثاق؟

يتوجه هذا الميثاق إلى الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين وإلى كل المواطنين والمواطنات، من كل الأعمار، الذين يعيشون في مدينة مدنين أو يرتادونها، الراغبين في إنشاء مجتمع تتحقق فيه مبادئ حقوق الإنسان وتتعايش فيه مختلف الأطراف تحت مظلة السلم والاحترام والأخلاق المدنية. ويقوم هذا الميثاق على عدد من المبادئ تلتزم الأطراف الموقعة بها وتتعهد بالعمل على تجسيدها ورعايتها.

كيف يمكن الانضمام إلى هذا الميثاق؟

إن الانضمام إلى هذا الميثاق حر، وهو يتوجه إلى مختلف الفاعلين في إدارة الشأن المحلي من سلط محلية، وجهوية، ومركزية، وأحزاب سياسية، وجمعيات، ومؤسسات عمومية وخاصة. وتتعهد هذه الأطراف باعتماد المبادئ الواردة في هذا الميثاق، واتخاذ التدابير الضرورية لتطبيقه، كل في نطاق اختصاصه.

II.مبادئ ميثاق مدينة مدنين من أجل المساواة بين النساء والرجال

تلتزم الأطراف الموقّعة على هذا الميثاق بالمبادئ التالية ويعتبر هذا بمثابة الالتزام الأخلاقي ببنود الميثاق.

1) الفصل الأول: المواطنة، الحق والواجب

تتعهد أطراف هذا الميثاق بالولاء لتونس، وبالتعبير عن الاعتزاز بالانتماء إلى الوطن، وباحترام قيم الجمهورية، ومن ثم يتعين على كل الفاعلين المساهمة في تربية الناشئة في مدينة مدنين على روح المواطنة، والولاء لتونس، والتحلي بالقيم الإنسانية النبيلة، وانتهاج السلوك المدني.

وتحرص أطراف هذا الميثاق على دعم علوية القانون، والمحافظة على المرافق العمومية، وحسن تدبير شؤون المدينة، وفق مقتضيات القانون ومبادئ الحوكمة والديموقراطية التشاركية واعتمادا على آليات المساءلة الاجتماعية مع مراعاة حقوق المواطنين والمواطنات وواجباتهم.

وتقر أطراف الميثاق بأن الإدارة العمومية الجهوية والمحلية في خدمة المواطنين والمواطنات وهي تعمل على تطبيق القانون وفق مبادئ الحياد والمساواة ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والمساءلة.

وتلتزم أطراف الميثاق بالعمل على ضمان تمتع المواطنين والمواطنات، بحقوقهم الخاصة والعامة مثل الحق في الأمن، والصحة، والتعليم، والعمل، والتعبير، والمشاركة... وبتشجيعهم على الالتزام بواجباتهم مثل واجب دفع الضرائب، واحترام القانون، واحترام حرية الآخرين وخصوصيتهم والمساهمة في ازدهار مدينتهم ووطنهم.

إنّ المواطنة ليست قيمة "فطرية" بل هي قيمة "ثقافية" تكتسب منذ الصغر بالتنشئة الأسرية والتربية، خاصة داخل المؤسسات التعليمية، واكتساب الوعي بقيمة المواطنة مبدأ لا غنى عنه في سبيل التعايش السلمي. وتعد المواطنة أهم قيمة أخلاقية في مجتمع المدينة لأنها تعكس مستوى الأفراد ووعيهم وقدرتهم على التعايش في محيط مشترك يضمن لكل الأفراد، من الجنسين، الكرامة واحترام الذات الإنسانية.

2) الفصل الثاني: الحرية

تلتزم أطراف الميثاق بالعمل على توفير الظروف والفرص والسياقات الضرورية والملائمة حتى يتسنى للمواطنين والمواطنات ممارسة حرياتهم التي يضمنها القانون.

وتتعهّد أطراف الميثاق بتمكين النساء، من مختلف الأعمار، من التعبير عن آرائهن واقتراحاتهن وتطلعاتهن عبر قنوات مختلفة.

إن حريات الفرد تنتهي هناك عندما تبدأ حريات الآخرين وهو ما يتطلب الاحترام المتبادل، ولا يتمّ ذلك إلا عبر التشبع بقيم المدنية التي تضمن لكل فرد حقه الطبيعي في الحرية والكرامة وتحقيق الذات.

3) الفصل الثالث: المساواة

تتعهّد أطراف هذا الميثاق بتحقيق مبدإ المساواة بين كل المواطنين والمواطنات، من مختلف الأعمار، وبالعمل على مكافحة مختلف أشكال التمييز والوصم القائمة على أساس الجنس أو السن أو اللون أو الأصل أو الدين أو القناعات أو الأفكار أو الإعاقة.

إن المساواة حق أساسي من حقوق الإنسان وشرط ضروري لبناء الديموقراطية وحتى تكون المساواة فعلية لا بد من أن تشمل كل مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

4) الفصل الرابع: مقاومة العنف القائم على أساس الجنس

تلتزم أطراف هذا الميثاق بمقاومة كل أشكال العنف القائم على أساس الجنس، وخاصة منها التي تستهدف النساء، سواء كان ذلك في الفضاء الخاص أو العام.

كما تحرص أطراف الميثاق على مقاومة الأحكام القيمية والمسبقة والصور والممارسات والتعابير النمطية التي تكرس التمييز إزاء الفئات النسائية، والتي من شأنها تعطيل ضمان تكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات.

ويمثل العنف ضد النساء أحد انتهاكات حقوق الإنسان ويعد إخلالا بمبدإ المساواة بين الجنسين. ويعكس العنف ضد النساء دونية مكانة المرأة ويعززها. كما يترتب عنه خسائر مادية ومعنوية كبيرة سواء في الأسرة أو المجتمع.

5) الفصل الخامس: تمكين النساء اقتصاديا

تتعهد أطراف هذا الميثاق بدعم تمكين النساء، خاصة منه الاقتصادي، لما له من دور مهم في تحسين مكانتهن في المجتمع وفي حفظ كرامتهن.

ويعتبر مدخل تمكين النساء عنصرا فاعلا في العملية التنموية. وهو يسعى إلى القضاء على مختلف مظاهر التمييز ضد النساء من خلال توفير الوسائل الضرورية لضمان مشاركتهن في العملية التنموية بالاعتماد على الذات. ويعمل هذا المدخل على تعزيز مكانة النساء في المجتمع وعلى إزالة العراقيل التي تحد من اندماجهن في المسار التنموي. كما يستدعي التمكين ضمان مشاركة النساء التامة في صنع القرار، وهو ما يستوجب تطوير قدراتهن في مختلف المجالات حتى يتسنى لهن التحكم في مصائرهن.

6) الفصل السادس: التعايش

تتعهد أطراف الميثاق بالعمل سويا على تكريس مبدإ التعايش السلمي، وتوفير الأمن والأمان لمتساكني المدينة، من الجنسين، والتمكن من مهارة التعامل مع الحياة الجماعية والتعايش مع الآخر، ونشر روح التواصل والحوار البناء مع "الغير" في وقت نتوق فيه إلى النهوض بالتفكير الحر والإبداع المبتكر، في إطار مدينة جامعة، ومتضامنة، وراعية للاختلاط بين الجنسين.

وتلتزم أطراف الميثاق بنبذ العنف، والكراهية، والتعصب القبلي، وبمجابهة التطرف الذي يعادي الحياة الإنسانية، وبالتصدي لمحاولات إلغاء الاختلاف في المدينة.

إنّ التعايش قيمة إنسانية تعكس وعي الأفراد وقدرتهم على العيش معا تحت مظلة الاحترام والمساواة وضمان حقوق الفرد والمجموعة ولا يمكن لكل هذا أن يتحقق دون توفر شروط: هي شروط العيش داخل المدينة.

7) الفصل السابع: العدالة الاجتماعية

تلتزم أطراف هذا الميثاق بالدفاع عن حظ مدينة مدنين في التنمية المستدامة وبالمطالبة بمزيد الموارد والإمكانيات للنهوض بها، استنادا إلى تفعيل مبدإ التمييز الإيجابي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين المناطق في تونس.

وتعتبر أطراف الميثاق أن اتخاذ تدابير إيجابية لفائدة النساء في مدينة مدنين لتحقيق العدالة الاجتماعية ضروري ولا يعد تمييزا.

إن مظاهر التمييز هي نتاج تراكم تاريخي وتضافر عوامل مختلفة فعلى كل مكونات المجتمع أن تواجهها وتستبدل مظاهر التمييز بقيم المساواة ومبادئ العدالة الاجتماعية.

8) الفصل الثامن: المشاركة المدنية

تلتزم أطراف هذا الميثاق بالعمل على تحسين العلاقة بين الإدارة ومتساكني المدينة، من الجنسين، لجعلها قائمة على الاحترام المتبادل، والشفافية، والإعلاء من شأن المصلحة العامة، والسهر على تعزيز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني الواجب إشراكه في تدبير الشأن العام وتتعهد بدعم الحرية المسؤولة: حرية التعبير والإبداع والإعلام القائمة على احترام الآخر.

وتتعهد أطراف الميثاق بدعم مشاركة النساء الفعلية في مدينة مدنين من خلال:

- تمكين النساء من تبليغ أصواتهن لأصحاب القرار.
- دعم القيادات الشبابية النسائية.
- إشراك الفئات النسائية الفعلي في صياغة السياسات والبرامج والمشاريع التنموية وتنفيذها وتقييمها.
- الدعوة إلى الترفيع من عدد النساء في مناصب القرار بالوظيفة العمومية على المستويين الجهوي والمحلي.
- تشجيع النساء على المشاركة في الحياة الجمعياتية والنقابية والسياسية.

- حث الهياكل الجمعياتية والحزبية والنقابية على إشراك النساء في أنشطتها المختلفة.
- تشجيع الجمعيات والنقابات والأحزاب على إدماج العنصر الشبابي النسائي والرجالي في هيأتها العليا.
- دعم الجمعيات المعنية بضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين وتمكين النساء، ومن بينها المتدخلة لفائدة النساء ذوات الإعاقة.
- تنمية قدرات المتدخلين في مجالات حقوق النساء، ومن بينهن ذوات الإعاقة، وإدماج حاجياتهن وتطلعاتهن عند صياغة السياسات والبرامج والمشاريع.
- تشجيع تغطية أنشطة النساء من قبل وسائل الإعلام وتثمينها.
- تمكين النساء (ومن بينهن النساء ذوات الإعاقة) من التعبير عن مواقفهن وآرائهن في وسائل الإعلام.
- تشجيع النساء على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية (مترشحات، ناخبات، أعوان تسجيل، مراقبات).

تعني المشاركة تمكين المواطنين والمواطنات من اتخاذ القرارات التي تؤثر في المجتمع وتحملها. ولا تعد المشاركة غاية في حد ذاتها بل وسيلة لإحداث تغيير في حياتهم أو في محيطهم. وتعتبر المشاركة الشعبية، النسائية والرجالية، عند مختلف الفئات العمرية، ضرورة لضمان المساءلة داخل المؤسسات المحلية وللتجاوب مع حاجيات المجتمع المحلي. ويتطلب تعزيز الحوكمة المحلية اضطلاع هياكل المجتمع المدني بدور أكثر أهمية في تسيير شؤون المدينة، وهو ما يستوجب النهوض بمشاركة النساء في الحياة العامة.

9) الفصل التاسع: الديموقراطية التشاركية

تتعهّد الجماعات المحلية باعتماد آليات الديموقراطية التشاركية في كل أنشطتها، كما تعمل على تنظيم اجتماعات تشاورية لسماع رأي المواطنين والمواطنات بما يساهم في تعزيز الحوكمة المحلية.

10) الفصل العاشر: التنمية المستدامة

تلتزم أطراف هذا الميثاق بالمحافظة على البيئة والمحيط وتحرص على تنظيم حملات دورية للنظافة خاصة بالأحياء ذات الكثافة السكانية العالية.

وتتعهّد أطراف الميثاق بالسهر على تحسين ظروف عيش المتساكنين، من الجنسين، من خلال تحسين البنية الأساسية بالمدينة وإحداث فضاءات ترفيهية ومنتزهات حضرية في اطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

11) الفصل الحادي عشر: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تلتزم أطراف هذا الميثاق بالعناية بالأشخاص ذوي الإعاقة، من الجنسين، وبالعمل على تمكينهم من حقوقهم.

12) الفصل الثاني عشر: التضامن

تتعهّد أطراف هذا الميثاق بتكريس مبدإ التضامن باعتباره قيمة اجتماعية وأخلاقية وإنسانية كبرى يصل الفئات الاجتماعية بعضها ببعض ويدعم روح الإخاء الاجتماعي.

وتلتزم أطراف الميثاق بإيلاء عناية خاصة بالفئات التي تعيش وضعيات اجتماعية واقتصادية هشة، خاصة منها النسائية.

وتتعهّد أطراف الميثاق ببذل كل ما بوسعها لتحسين ظروف عيش المواطنين والقضاء على مظاهر الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي.

كما تدعو أطراف الميثاق إلى تشجيع النساء على العمل التطوعي وجعل مبدإ التطوع جزءا من ثقافتهن لخدمة الصالح العام سعيا إلى إحياء روح التضامن الاجتماعي والإحاطة بالفئات المعوزة والحرص على سد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف الفئات، خاصة منها بين الجنسين.

الهياكل الحكومية والجمعيات التي ساهمت في صياغة الميثاق

الهياكل الحكومية

- الإدارة الجهوية للتجهيز بمدنين
- الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بمدنين
- بلدية مدنين
- دار الشباب المتنقلة 1 بمدنين
- دار الشباب حسي عمر
- ديوان تنمية الجنوب
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز - فرع مدنين
- الشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه - فرع مدنين
- معهد المناطق القاحلة
- المعهد الوطني للإحصاء - فرع مدنين
- المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة والطفولة بمدنين
- المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بمدنين
- ولاية مدنين

الجمعيات

- الاتحاد الوطني للمرأة التونسية - فرع مدنين
- جمعية أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل بمدنين
- جمعية البر والعطاء بمدنين
- الجمعية التنموية بقصر الجديد
- جمعية الرواسي للتنمية بمدنين
- جمعية الزيتونة للتنمية الفلاحية بمدنين
- جمعية تألقي للنهوض بالمرأة بمدنين

- جمعية جسور التنمية بمدنين
- جمعية جكتيس ببوغرارة
- جمعية حقنا
- جمعية صوت الطفل الريفي
- جمعية قوافل الأمل بالقطار
- جمعية مسار للتنمية بمدنين
- مجمع التنمية للفلاحة بالبحيرة

خبراء وجامعيون

تاريخ لقاءات صياغة الميثاق ومكانها

- اللقاء الأول: يوم الجمعة 21 أفريل2017
  المكان: مقر بلدية مدنين
  عدد المشاركين: 32

- اللقاء الثاني:يوم الخميس 18 ماي 2017
  المكان: مقر بلدية مدنين
  عدد المشاركين: 35

- اللقاء الثالث:يوم الإربعاء 14 جوان 2017
  المكان: القصر الاثري بمدنين
  عدد المشاركين: 32

بمبادرة من :

برعاية :

بدعم من :